النظام الموازي في العراق (٢٠٠٦-٢٠١٩)

Parallel System in Iraq (2006-2019)

أ.م.و. ايمن احمد محمد الشمري
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية-جامعة بغداد
E: aymen_ahmed99@yahoo.com

الملخص:

يواجه العراق بعد العام ٢٠٠٣ نظام موازي، ما يمكن ان نسميه بـــ"الحكومة البديلة" والتي تشكل تحدياً كبيراً وخطيراً لبناء الدولة ومؤسساتها الرسمية، وعاملاً من عوامل نزع الشرعية الانتخابية، مما افقد المواطن العراقي الثقة بنظامه السياسي. وباتت التظاهرات المتنفس الوحيد للشعب العراقي للاعتراض على السياسات الحكومية الفاشلة، والفساد المنتشر في مفاصل الدولة، والعلاقات الزبائنية، ونهج المحاصصة المكوناتية، وبالمقابل تواجه تلك التظاهرات بسياسات أمنية قمعية للحفاظ على المصالح الحزبية والاجندات الخارجية.

الكلمات المفاتيحية: النظام الموازي، مؤسسات الدولة، الأحزاب السياسية، الحركة الاحتجاجية.

Abstract:

After 2003, Iraq faces a parallel system, what we might call the "alternative government", which poses a great and serious challenge to building the state and its official institutions, and a factor in the delegitimization of the election, which lost the Iraqi citizen's confidence in his political system. The demonstrations became the only outlet for the Iraqi people to object to failed government policies, corruption in state joints, Patronage relations,

and component approaches to quotas. In return, these demonstrations face repressive security policies to preserve partisan interests and foreign agendas.

Key words: the parallel system, state institutions, political parties, the protest movement

المقدمة:

بعد غزو العراق واحتلاله من قبل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في ٩ نيسان ٢٠٠٣، تعرضت الدولة ونظامها السياسي بمؤسساتها واجهزتها الرسمية وبناها التحتية إلى دمار شامل نتيجة الاعمال الحربية والتخريب الذي لحق بها بسبب الفوضى وانعدام القانون وعدم وجود رادع وسلطة تحفظ المال العام، فانتشر العنف وظهر الارهاب المنظم وانتهكت حقوق الانسان، وفي ظل بيئة غير مستقرة، وتأسست عملية سياسية بإرادة امريكية بعد أن تم استدعاء الهويات الفرعية لتظهر على السطح، لتدخل في صراع فيما بينها وتختفي الهوية الوطنية وتحل محلها هُوية المكونات والاقليات التي تزعمتها قيادات سياسية كانت في المعارضة وجاءت مع المشروع الامريكي في العراق لتتربع على عرش السلطة وتتحكم بموارد العراق المادية والبشرية عبر تعبئة الجماهير قومياً وطائفياً، فانتشر الفساد السياسي والاداري بسبب استحواذ الاحزاب الحاكمة على القيم السلطوية لمصالحها الفئوية. واصبحت الاحزاب اقوى من مؤسسات الدولة وسيطرت على المفاصل المهمة والحساسة فضلاً عن امتلاكها صنع القرار السياسي الذي يحدد مصير البلد، وبسبب الصراع الدائم على المصالح الحزبية سعت الأحزاب الحاكمة الى تعزيز نفوذها وسيطرتها عبر عدة وسائل سياسية واقتصادية وامنية واعلامية وثقافية، واصبحت الدولة تدار وفقا للمصالح الحزبية، افقدت المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية فاعليتها، واصبحت بمنزلة كوابح للعمل الديمقراطي الذي لم يبقَ منه سوى آلية الانتخاب الذي خضع هو الآخر للتشويه والتدليس.

أهمية البحث: يأتي هذا البحث لتفسير الأسباب الكامنة وراء التخلف والفساد وانحطاط الدولة وفشلها في إدارة الشأن العام الذي تقف وراءه تلك الأحزاب التي حكمت العراق بعد العام ٢٠٠٣ وكونت سلطات متعددة ومشتتة الغت سلطة الدولة وهيبتها وصادرت قوة القانون، واصبحت الدولة العراقية بمواجهة نظام موازي يمتلك مصادر القوة والقدرة على إدامة نفوذه وسيطرته واستمرار حكمه.

مشكلة البحث: ارتبط مستقبل الاحزاب السياسية وبقائهم في السلطة بالحفاظ على المكتسبات غير الشرعية في النظام السياسي وهو ما يحول من دون تطبيق برنامج اصلاحي لإعادة بناء مؤسسات الدولة وفق نهج ديمقراطي مستدام.

فرضية البحث: إن الفشل في تحقيق التحول الديمقراطي في العراق وتعزيز قدرات الدولة وبناءها وفق نهج عقلاني ديمقراطي يعود إلى استحواذ الأحزاب السياسية الحاكمة على مصادر القوة وصراعها المستمر لتعزيز نفوذها على حساب مؤسسات الدولة وسيادتها، مما أدى الى نشوء نظام موازي يهدد أمن واستقرار الدولة، ولا يراعِ التطورات التي تحدث في البنية الاجتماعية.

هيكلية البحث: انقسم البحث على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية النظام الموازي.

المبحث الثاني: أسباب ظهور النظام الموازي في العراق.

المبحث الثالث: تفكيك النظام الموازي في العراق.

المبحث الأول: ماهية النظام الموازي

أولاً: مفهوم النظام الموازي

يعد مفهوم النظام الموازي من المفاهيم الواسعة، إذ يستخدم بطريقة مرتجلة لوصف النشاطات السياسية غير الشفافة، والعلاقات البيروقراطية غير الرسمية، لذا يصعب بناء تعميمات قابلة للتطبيق في الدراسات المقارنة إذ تركز اغلب الدراسات

على حالات فردية، ومع ذلك فإن النظر إلى العناصر المشتركة في إطار المفهوم يمكن التوصل إلى تعريف للنظام الموازي، عبر معرفة الأعراف غير الرسمية التي تشكل القواعد المشتركة اجتماعياً وغير المكتوبة عادةً التي تم إنشاؤها وتبليغها وتطبيقها خارج القنوات الرسمية[1]. من هنا يمكن القول: أن النظام الموازي بنية سرية تدير عملية رسم سياسة الدولة خلف ستار الأمن حين تفقد الدولة وظيفتها الأصلية وفلسفة وجودها كناظم للمصالح العامة، وتتحول إلى مجرد مؤسسة نفع خاص، تتشكل على قاعدة روابط شديدة الخصوصية بين مجموعة صغيرة من الأفراد تضطلع بمهمة قمع المطالب العامة باسم الدولة، ويظهر هذا النظام في لحظة مباغتة حين تتعرض مصالح الفئة المنتفعة من وجود الدولة للتهديد من قبل المثقفين، والجماعات السياسية، والناشطين الحقوقيين، وحتى رجال الدين غير المنضوين داخل عباءة النظام الموازي[2]. والأخير وفق ما صاغه المؤرخ الأمريكي "روبرت باكستون **Robert Paxton**" مجموعة المنظمات أو المؤسسات التي تشبه الدولة في تنظيمها وإدارتها وهيكلها، ولكنها ليست رسمياً جزء من الدولة الشرعية أو الحكومة، وهو يعمل في المقام الأول على تعزيز الايديولوجيا السياسية والاجتماعية السائدة في الدولة، وعادة ما يحظى بتأييد النخبة السياسية الحاكمة في بلد ما[3].

أو هو عبارة عن تحالف عميق يجمع عناصر متنفذة من بنى الدولة المختلفة السياسية والادارية والقضائية والاعلامية والأمنية ورجال الدين والمثقفين، للإبقاء على مصالحهم وامتيازاتهم الخاصة، والسعي لإستثنائهم من أية محاسبة أو مساءلة، ومن ثم عدم تعرضهم لأية متابعة قضائية إن اهتز النظام القائم، أو حدثت متغيرات من شأنها زعزعة هذا التحالف[4].

أي أن النظام الموازي يتضمن هياكل السلطة داخل الحكومة المعادية للديمقراطية[5].

لذا يمكن تعريف النظام الموازي بأنه: مجموعة من التحالفات السياسية المصلحية النافذة تمتلك موارد القوة في الدولة السلطوية المناهضة للديمقراطية في سلوكها داخل النظام السياسي.

ثانياً: سمات النظام الموازي.

لأية ظاهرة من الظواهر السياسية مجموعة من السمات أو الخصائص التي تميزها عن غيرها، وفيما يأتي أهم السمات التي يتسم بها النظام الموازي[٦].

١. الغموض والسرية: إن معظم التعريفات أقرت بأنهما سمتان رئيستان، فهو غير موجود بشكل علني مرئي كالحكومة الرسمية لكن ما يقوم به من ممارسات يمكن ملاحظة آثاره ونتائجه.

٢. كيان غير قانوني: فهو يعمل خارج إطار القانون كما أن ممارساته تخرق القانون والدستور بشكل واضح عبر عمليات التزوير والفساد والاغتيالات للمعارضين له. كما أنه لا يخضع للمحاسبة أمام القانون على أفعاله لما له من نفوذ قوي يمكنه من حماية نفسه.

٣. حماية وتحقيق مصالحه: إن الهدف من هذه التحالفات هو حماية مصالحه الذاتية حتى وإن تعارضت مع الصالح العام.

٤. تشابك المصالح: لأن ضمان استمرار هذا النظام يكون في تنظيمه الشبكي، بمعنى اعتماد كل طرف على الآخر في تحقيق المصلحة الذاتية من دون تعارض أو تناقض في المصالح، ومن ثم تكون مسؤولية الحفاظ على النظام وحماية أفراد الشبكة هي مسؤولية جماعية، وأحيانا يتم دعم هذه الآلية بعلاقات زواج ومصاهرة بين أعضاء تلك التحالفات.

٥. تحالف واسع النطاق: هذه التحالفات غير موجودة فقط في الجهاز البيروقراطي للدولة كما يعتقد الكثيرون، ولكنها تتسع لتشمل بعض عناصر القوات المسلحة والشرطة والقضاء والإعلام فضلاً عن البيروقراطيين، كما أن هذه التحالفات لا تنشأ فقط داخل المؤسسات الرسمية للدولة، فقد تنشأ من عناصر أهلية وغير رسمية ولكنها تبسط نفوذها وتتغلغل داخل المؤسسات الرسمية، هذه العناصر قد تكون أفراد، أو كيانات تقليدية (قبيلة، طائفة، أصحاب ديانة، عرق معين) رجال أعمال، منظمي المجتمع المدني، الأحزاب ... إلخ

ثالثاً: أدوات النظام الموازي

يعمل النظام الموازي في داخل الدولة انطلاقا من مصالحه الذاتية، وبالتعاون مع شبكات المصالح والعلاقات البينية ضمن تحالفاته الواسعة، خارج إطار القانون، وعندما يكون نفوذه واسعاً فإنه يستخدم القانون كوسيلة لتحقيق أهدافه واستمرار بقائه. ويمكن ان نحدد أهم أدوات النظام الموازي كالآتي[٧]:

١. استخدام العنف: لعله من أحد أهم أدوات عمل النظام الموازي كي يحافظ على شبكات المصالح بداخله هو استخدام العنف في إطار حالات استثنائية خارج إطار القانون، وهو ما يعرف بحالة الاستثناء (حالة الطوارئ)، والتي يتم فيها اتخاذ العديد من الاجراءات الأمنية بدعوى الحفاظ على الأمن الوطني من الخطر الخارجي، وأنه هناك عدو لابد من التأهب لصده عن ما يشكله للدولة من تهديد، وفي إطار ذلك تقوم السلطة بقمع المعارضين وكل من هم لا يشعرون بالرضا عن أداء الدولة بشكل عام والسياسي بشكل خاص، ويكون الهدف هو إضفاء طابع قانوني على حالة الاستثناء. وليس بعيدا في مجتمعات يسودها التخلف وقلة الوعي الديمقراطي أن يتم استغلال المؤسسات الدينية التي تسيطر عليها الدولة لتبرير تلك الاجراءات من الناحية الدينية حتى يتم

إضفاء طابع "شرعي – ديني" على ممارسات السلطة الأمر الذي يدفع المواطنين بالتزام الصمت.

٢. التدليس على المواطنين: يقوم النظام الموازي أحيانا بانتهاج الحيل والخداع على المواطنين من أجل الحفاظ على النظام العام ومنظومة القيم والمعتقدات المتعلقة بالدولة بشكل مباشر أو غير مباشر.

٣. استغلال الجهاز الاداري: يمتد نفوذ النظام الموازي في مؤسسات الدولة بشكل عمودي وأفقي ويخترق الجهاز الإداري، ويحوله من أداة لتحقيق أهداف النظام السياسي وخدمة الصالح العام إلى أداة لتحقيق مصالحه الخاصة، ويعمل على إطالة أمد العمليات الادارية على المواطنين وعدم إعطاء الفرصة للمواطن بالاعتراض أو إحداث تغيير في تلك المنظومة.

٤. يقوم النظام الموازي بامتلاك أدوات الاقتصاد والتحكم في الاسواق من أجل الحفاظ على شبكات المصالح الاقتصادية التي تستفيد بشكل أو بآخر من بقاء الوضع العام على ما هو عليه وفي سبيل ذلك تقوم بافتعال الأزمات التي عبرها تتحكم في مسألة العرض والطلب واتجاهات السوق.

٥. امتلاك العديد من الشركات الاستثمارية: تقوم المؤسسات السيادية "العسكرية مثلا" بامتلاك شركات استثمارية التي تعود عليها بالربح وتكون جزءاً من العمليات الاقتصادية للنظام الموازي. كما تقوم الجهات السيادية بالتوغل داخل الأجهزة الادارية والتنفيذية داخل الدولة مثل الحكم المحلي والمحافظات عبر تعيين ممثلين النظام الموازي –عسكريين بصفة خاصة– في تلك المواقع حتى يضمن أن جميع مفاصل الدولة تعمل بالوتيرة نفسها. إلى جانب تعيين الضباط المتقاعدين من الخدمة العسكرية في مجالس ادارات الهيئات والشركات المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات الأساسية.

٦. استخدام الإعلام للتحريض وتوصيل رسائل النظام الموازي بشكل مباشر وغير مباشر، والإسهام في خلق الحيل والخداع، وتضخيم العديد من القضايا الفرعية على حساب القضايا الكبرى لتحريك الرأي العام في اتجاه يحافظ على الوضع القائم، ولن يكون هناك مجال للشك في خضوع وسائل الإعلام المختلفة لأجهزة النظام الموازي التي ترعى وتمول مثل ذلك الدور.

المبحث الثاني: أسباب ظهور النظام الموازي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

أولاً: الأسباب البنيوية لظهور النظام الموازي

يظهر النظام الموازي بقوة في مراحل التحول السياسي، لاسيما في البلدان التي عانت من الحكم الاستبدادي لمدة طويلة مثل العراق. وفي مرحلة الانتقال من الدولة السلطوية إلى الديمقراطية تُقام انتخابات حرة، ويتولى المناصب مسؤولون جدد سعياً لإحداث تغيير والتحول من نمط الثقافة السياسية الخاضعة إلى ثقافة المشاركة، وفي أحيان كثيرة تفشل علمية التحول الديمقراطي، بسبب وجود تشكيلات أو تحالفات كانت مستفيدة من الحكم الاستبدادي تعمل على حماية مصالحها ومكاسبها من ذلك الحكم بعرقلة التحول الديمقراطي. ويكون الهدف من النظام الموازي أما المؤامرة على نظام الحكم الجديد وتقويضه ومحاولة الانقلاب عليه، أو يكون الهدف منه الحفاظ على النظام القائم والدفاع عنه عن طريق أشخاص متنفذين في جميع مؤسسات الدولة، ولهم قدرة التأثير في القرارات السياسية، ويعملون على تحقيق أهداف مصلحية مشتركة[٨]. وفي أحيان كثيرة يصل اتباع الأحزاب السياسية لمراكز صنع القرار السياسي في ظل وجود بنى مؤسسية ضعيفة كون هذه البلدان لم تألف التحول أو التغيير السياسي باصلاح النظام من الداخل، إنما اعتادت أن يتم التغيير أما بالانقلابات العسكرية، أو عبر التدخلات الخارجية كما هو الحال في العراق، ووصول أحزاب المعارضة للسلطة والتحكم بمراكز القرار والإستئثار بموارد الدولة، مما يؤدي إلى نشوء شبكة من المصالح المتبادلة والتحالفات التي تعمل على استمرار وبقاء الوضع القائم للحفاظ على

المكتسبات السياسية والاقتصادية للأحزاب الحاكمة. لذا فإن النظام الموازي يعرقل أي تغيير من شأنه الإضرار بمصالحه المتشابكة، وذلك باستخدام كافة الوسائل لتحقيق أهدافه، حتى وإن لجأوا إلى تنفيذ عمليات الاغتيال والتصفية الجسدية لنفر من رجال الاعلام الوطنيين أو الفاعلين الاجتماعيين أو المسؤولين الحكوميين إن لزم الأمر.

عبر ذلك يمكن أن تبرز لنا تفسيرات سببية لظهور النظام الموازي في العراق، منها:

أ: ضعف مؤسسات الدولة

في أعقاب انهيار النظم السياسية وبالاعتماد على الفاعل الخارجي، يعاد بناء الدولة أحيانا بتراتبية مختلفة، من القاعدة إلى القمة، في محاولة للتأسيس والحفاظ على النظام الموازي في داخل الدولة، وتوطيد أركانه وتحديد معايير عمله والمحافظة على المسارات المرسومة له. وهو في حقيقته، كيان داخل دولة، سواء في نظام عمله أم في مشاركته في رسم السياسات وصنع القرارات المهمة.[٩] وفي العراق بُعدَ الاحتلال أُعيد تشكيل مؤسساته السياسية وبدت فاقدة للفاعلية والكفاية، ولم تستطيع إدارة الشأن العام حتى وصفت الدولة العراقية بالهشة، واحياناً أخرى بالدولة الفاشلة.

وإذا ما أردنا إدراج مؤشرات الدولة الهشة على الدولة العراقية فمن الضروري تحديد ما المؤشرات الدولية للدولة الهشة، فقد وصفها التقرير السنوي لعام ٢٠١٤ الصادر عن صندوق السلام (Fund For Peace) ومجلة (Foreign Policy) في الولايات المتحدة منذ سنة ٢٠٠٥ ، تتمثل في الآتي[١٠]:

١. المؤشرات السياسية: وتتمثل في فقدان شرعية الدولة بسبب فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية والمحاسبة وضعف الثقة في المؤسسات الرسمية، فضلاً عن عدم التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان وفقدان الأمن وإحتمال قيام حرب أهلية.

٢. المؤشرات الاقتصادية: وتتمثل في غياب التنمية الإقتصادية المستدامة لدى الجماعات المتباينة وتراجع المؤشرات الكبرى كالدخل القومي والميزان التجاري وسعر صرف العملة الوطنية.

٣. المؤشرات الاجتماعية: الدالة على فشل الدولة تتمثل في تصاعد الضغوط الديموغرافية والحركة السلبية والعشوائية للأفراد واللاجئين والانتقام وهجرة الأدمغة، و اشتداد حِدة الاستقطاب المجتمعي، بسبب قلة مترفة مؤيدة للنخبة الحاكمة وأكثرية اجتماعية محرومة.

وبعد العام ٢٠٠٣، سعت أحزاب الإسلام السياسي في العراق، والأحزاب القومية وحلفائهم، إلى تشكيل "نظام موازي" في الظل، ومنظومة متكاملة من شبكات المصالح، عبر اقتسام الموارد وفق نهج المحاصصة الإثنية، تمثلها قوى خفية متسلحة بالنفوذ السياسي والمالي ولديها ميليشياتها وإعلامها، شعارها: السلطة والثروة والنفوذ، قامت بتوظيف الفئات الوصولية في المجتمع، ولديها علاقات ومصالح مشتركة مع دول الجوار، واعتمدت البيروقراطية الإدارية والفساد السياسي والاداري المنظم للاستحواذ على الموارد المالية وتعزيز مشاركتها في رسم سياسة الدولة، وفق رؤيتها الذاتية .وتجذرت هذه الأحزاب في مفاصل الدولة المختلفة وأجهزتها، وسيطرت على وسائل الإعلام، كقوة إضافية لتعزيز مواقعها ومواقفها على السواء، وفرضت أجنداتها وفق نهجها وأهدافها. وهي التي تتحكم اليوم بالموارد المالية والبشرية، وتعتمد على شبكات الفساد المتجذرة في قلب الدولة ومؤسساتها، التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي تم إنشاؤها أو السيطرة عليها والتغلغل فيها عبر استخدام الموارد غير القانونية، وهي تمتلك سلطة مدعومة بالمال والسلاح، تستخدمها من أجل بسط نفوذها لقمع المعارضين، والحفاظ على الوضع القائم[١١].

ب: الشعور بالتهديد الوجودي

يعد الإحساس أو الشعور بالتهديد الوجودي للنظام الموازي أحد أهم الأسباب التي تدفع باتجاه تحالف اعداد كبيرة من أعضاء النخب السياسية الحاكمة التي تعتقد أن دولتها دولة وطنية، ومشروعها السياسي مرفوض من المحيط الاقليمي مما يغذي لديها "البارونويا" الذي يعني أسلوباً أو شكلاً مضطرباً من التفكير يسيطر عليه نوع شديد وغير منطقي ودائم من الشك وعدم الثقة بالآخر، ونزعة دائمة نحو تفسير أفعال الآخرين على أنها تهديد مقصود"[١٢].

هذا النمط من التفكير المضطرب لايتوقف عند إتباع سياسة المحاور في العلاقات الدولية والتي غالبا ما تضر بالدولة، لانها تؤسس على ايديولوجيا احادية غير قابلة للتفاعل مع الآخر، بل ينسحب لسلوك عدائي تجاه المواطنين الذين يشعرون بالغبن والاهمال من النظام السياسي ويعبرون عن غضبهم وسخطهم عبر التظاهرات التي دائما ما تواجه بالشك والاتهام بالعمالة للخارج واستخدام القسوة والعنف والقتل من السلطة الحاكمة لإجهاضها.

ثانياً: بدايات نشوء النظام الموازي في العراق بعد العام ٢٠٠٣

إن نظام تقاسم السلطة الذي عملت به الأحزاب السياسية العراقية أدى إلى تحويل المؤسسات الحكومية إلى جهاز لتوزيع المغانم بينها، وهو ما يغذي شبكات الاتباع الخاصة بها، وبما أن الاقتصاد العراقي يعتمد على مراكمة الريع من العوائد النفطية في الجهاز التنفيذي، فإن قوة هذا الجهاز والمسيطرين عليه تتضخم على نحوٍ يخلق حالة من اللاتوازن بين التوزيع النظري للسلطة عبر مؤسسات الشراكة، والتراكم الفعلي لتلك السلطة. ومثل هذه الحالة تزيد الفجوة بين الهياكل الرسمية والعلاقات غير الرسمية، إذ تتحول الأولى إلى بناء فوقي وشكلي لايُحدد نظام توزيع القوة الفعلي، فتكون القوة الفعلية على الأرض في قبضة مؤسسات غير رسمية، أو شبه رسمية، خارجة عن محددات تلك الشراكة[١٣].

كانت بدايات نشؤ النظام الموازي في العراق مع تولي رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي رئاسة الوزراء في عام ٢٠٠٦، ونظراً لإدراك المالكي ضعف قوته آنذاك، سعى إلى تعزيز موقعه وتأمين بقائه على رأس السلطة، إذ قام ببناء الجيش العراقي بسرعة كبيرة حتى أنه لم تتم مأسسة الرقابة السياسية عليه، واستخدم منصب رئاسة الوزراء لتعزيز قبضته على الجيش والقوات الخاصة، وأجهزة المخابرات، مقارنة بسعيه للسيطرة على المؤسسات السياسية واستطاع الالتفاف على سلسلة القيادة الرسمية، واستطاع ربط كبار القادة العسكريين والوحدات شبه العسكرية بنفسه، ومن ثم أعطى لنفسه السلطة اللازمة لتحقيق السلطوية التنافسية(*)، ومنذ ذلك الوقت، فإن المالكي زاد من قبضته على الأجهزة الأمنية العراقية، وذلك عبر أجهزة لم ينص عليها الدستور، ممثلة في[١٤]:

١- مكتب القائد العام للقوات المسلحة العراقية.

٢- قيادة العمليات.

٣- مكتب مكافحة الإرهاب.

لم يشأ المالكي ان يكون ضحية لنظام المحاصصة بكل معانيه السيئة التي أنتجتها التجربة العراقية، وأراد ان يصنع لنفسه وحزبه شخصية منفصلة عن هذا النظام، من هنا تبنى المالكي مشروعا لبناء الدولة ذا منحى مركزي، جذب الكثيرين بخطاب يداعب تطلعاتهم للخروج من الفوضى واحباطهم من محاصصة الأحزاب وانعدام فاعلية الدولة بسبب تشتت مؤسساتها وضعفها، وسعى في الوقت نفسه إلى ان يوظف "انعدام الفاعلية" لدى مؤسسات المحاصصة وفي الآليات المولدة لها للهروب نحو صناعة تشكيلات ومؤسسات بديلة مرتبطة به، وتستجيب له، وأظهرت الطبقة السياسية ميلا نحو تخطي أو تهميش المؤسسات الرسمية، وبفعل المحاصصة ما عاد ممكنا اعتماد سياسة محاسبة فاعلة، مما وفر لهم فرص أكبر لفساد محمي بالتوافق السياسي، بالمقابل سعى المالكي إلى بناء "النظام الموازي" الخاص به، موظفاً انسدادات نظام المحاصصة والظرف

الأمني وحالة عدم الاستقرار لصالحه، وقام بتعيين معظم قادة الفرق العسكرية بالوكالة وبدون مصادقة البرلمان والذين يدينون إليه بالولاء الشخصي، وربما يَعِدّون أن مصيرهم يرتبط بمصيره، وهي احدى السمات الراسخة لشبكات النظام الموازي، وقد نجح المالكي ايضا بتشديد نفوذه على الجهاز القضائي، بما في ذلك المحكمة الاتحادية، وهي الخطوة التي سمحت له بتهميش البرلمان وجعله عملياً عاجزاً عن اتخاذ اجراءات نص عليها دستورياً (مثل استجواب الوزراء حول أدائهم) في الوقت الذي أضافت المخاصصة مزيداً من الضعف للمؤسسة التشريعية، كما كان للحكم الذي أصدرته المحكمة الاتحادية ومنح رئاسة الوزراء صلاحية الاشراف على الهيئات المستقلة دور في تعزيز نفوذ المالكي على هذه الهيئات وطريقة عملها، ويجادل "توبي دودج"، الباحث البريطاني المعروف بموقفه النقدي للمالكي، إن المالكي ليس باتجاه بناء ديكتاتورية مطلقة، بل هو يستهدف اقامة ما أسماه دودج بـــ"السلطوية التنافسية"، وهي نظام للحكم يسمح بالسياسات الانتخابية وبهامش من الحرية النسبية للمعارضة مع ضمان ألاَّ تفرز الانتخابات أي مفاجئات تهدد سيطرة النظام، وقد أثبت المالكي انه مستعد لتوظيف المؤسسات القضائية لشرعنة خطواته وانه يطمح فعلا لنظام سياسي لا يعيق حركته ولا يحتوي على خصوم جديين[١٥].

وسعى المالكي أيضاً إلى توزيع موظفيه المنضوين في الحزب، في وزارات ودوائر الدولة لتسهيل أمور اعضاء الحزب، وتوسعت رقعة استلاب المناصب الحكومية لحلفاء المالكي وهم جزء لايتجزء من النظام الموازي، الذي استولى بعضهم مع مرور الوقت على أغلبية الدوائر لاسيما المرتبطة بوزارة الداخلية، من دوائر الجوازات والجنسية والاقامة، وتحول الموظفون فيها إلى اصحاب أموال طائلة من جراء المساومات والرُشى التي يفرضونها على المواطنين، فضلاً عن بيع وشراء التعيينات في المؤسسات الأمنية[١٦].

وفي تصريح لعضو تيار "الحكمة" التابع لعمار الحكيم، النائب محمد اللكاش، إن "تعيين الموظفين العراقيين بصيغة مدير عام لا يتم إلا بموافقة مجلس النواب ويصادق

على تعيينهم بعد المناقشة، وذلك وفق القانون العراقي(*)، إلا أن العراق منذ العام ٢٠٠٨ (أي في حكومة المالكي الأولى)، شهد تعيين أكثر من (٤٠٠٠) أربعة آلاف مدير عام ووكيل وزير ومستشار، وهو ما يُعرف بالدرجات الخاصة، من دون أي تداول في البرلمان، فيتم تمريرهم عبر الأحزاب إلى هذه المناصب، ليعملوا فيما بعد بما يرضي الأحزاب وتلبية ما تحتاج إليه"[١٧].

لذا تكرست الثقافة الزبائنية **Patronage Culture** وتحول الصراع الحزبي على المواقع التنفيذية إلى صراع على انتزاع الموارد والريوع لتمويل تلك الأحزاب وشبكات الأتباع المرتبطة بها، إلا أن المالكي سعى إلى توسيع نفوذه الشخصي والتحرر من قيود اتفاقيات الشراكة الحزبية، واخذ في نهاية حكومته الأولى التي انتشر فيها الفساد بشكل لانظير له بمهاجمة مفهوم "المحاصصة" بوصفه التعبير السلبي عن عملية توزيع المناصب التنفيذية بين الأحزاب، بحجة أنها تحول بينه وبين السيطرة على أداء وزرائه، ومحاسبة المقصرين منهم[١٨]، ودعا إلى تشكيل حكومة الأغلبية السياسية تمهيداً لخوض الانتخابات البرلمانية بقائمة انتخابية يتزعمها لحصد اصوات انتخابية تؤهله لتشكيل حكومته الثانية، واعلن عن تشكيل ائتلاف دولة القانون، نتيجة شعوره بالثقة إثر تراجع العنف الداخلي بشكل نسبي، وعودة بعض مظاهر سيطرة الدولة بعد هجومه العسكري على اتباع التيار الصدري في البصرة وبغداد في ما سمي بصولة الفرسان، وبدأت العديد من الانسحابات أو التهديد بالانسحاب من تحالفاته السياسية تظهر للعيان بعد أن شعرت تلك القوى بأن المالكي أخذ يركز السلطة بيده وفي مكتبه الخاص، وفي المؤسسات الموازية التي انشائها، وفي أثناء دورته الثانية اندفع المالكي نحو تاكيد سلطته الشخصية، وأخذ ينتقد المحاصصة بشدة، وهذا الموضوع أثار حفيظة شركائه، لأنهم يعتقدون أن هذه الممارسة ما هي إلاَّ محاولة لإعادة توازن القوى لصالحه والاستئثار بالسلطة، وهو بنظر مناوئيه انقلاب على الاتفاقات السياسية التي اسست لاقتسام السلطة، على أثر ذلك انسحب التيار الصدري من التحالف الشيعي، واخذ

ينتقد سياسات المالكي لاسيما بعد استهدافهم في البصرة وبغداد وبعض المدن في الوسط والجنوب، مما أدى إلى عدم دعم ترشيحه لولاية ثالثة، ليستبدل بخلفه الدكتور حيدر العبادي في حكومة (٢٠١٤-٢٠١٨). وفي حين تأخذ الحكومة الجديدة شكل حكومة الشراكة الوطنية عبر إنموذج تحالف النخب، يستمر الصراع الحزبي لتحقيق مكاسب سلطوية واستغلال الظروف التي يمر بها العراق وتوظيفها لخدمة النظام الموازي، "فقوات الحشد الشعبي التي تأسست لمواجهة تنظيم "داعش" الإرهابي أصبحت مظلة لعدد من الميليشيات وبعضها ميليشيات لقوى سياسية موجودة فعلياً في البرلمان والحكومة، وما زال من غير الواضح الاتجاه الذي سيأخذه شكل العلاقة بين المؤسسة الرسمية والحشد الشعبي في المستقبل، وإن كانت الأخيرة قابلة للتصنيف كميليشيات رسمية، أو هي ميليشيا تشكل تحدياً للدولة"[١٩]. ساعد ضعف المؤسسة العسكرية على انتشار وظهور الميليشيات المسلحة في العراق وازديادها بفعل الدعم الرسمي لها، وعدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها وضمان أمنهم، وللإفادة منهم في الحفاظ على مصالح ونفوذ النظام الموازي، وأنشأت كل طائفة ميليشيا خاصة بها، فالشيعة لها ميليشياتها الخاصة، وللاكراد قوات البيشمركة، والسنة لهم حشداً عشائرياً، ولليزيديين قوات سنجار، وأنشأ المسيحيون كتائب بابليون. وليس من المستغرب أن تتعاون جميع عناصر النظام الموازي بذراعها السياسي والعسكري للحيلولة من دون إنشاء جيش عراقي نظامي رصين، وفي العام ٢٠١٦ ادركت القوى السياسية والمجتمعية أن المؤسسة العسكرية يجب أن يعاد بنائها وفق الأُسس الوطنية عبر تطبيق نظام التجنيد الإلزامي، وتم اصدار قانون الخدمة الألزامية في ٢٠١٦/٣/١٤، واحيل للتصديق والنشر نهائياً، إلاَّ أن الذراع السياسي للنظام الموازي عرقل تمرير القانون وتنفيذه بحجج واهية، لأنه يعلم انها ستكون بداية النهاية للميليشيات المسلحة في العراق[٢٠]. وهكذا شهدت الدورة الانتخابية الثالثة وحكومة حيدر العبادي مأسسة الذراع العسكري للنظام الموازي والذي سيكون له دور كبير في الحفاظ على وجود واستمرار الاحزاب السياسية في

السلطة. وشهدت ايضاً انقسامات عديدة تمهيداً لإعادة توزيع مراكز القوى في الخريطة الانتخابية الجديدة لعام ٢٠١٨، وفق الاستحقاق الانتخابي إذ يتم اعادة هيكلة المؤسسات الرسمية عمودياً من دون أن يمسها اصلاح في بنيتها التنظيمية والادارية بوصف هذه المؤسسات بنية المحاصصة في النظام السياسي العراق بعد العام ٢٠٠٣، وعلى نحو خاص تمثل بنية الفساد السياسي للطبقة السياسية الحاكمة، ومراكمة بعض اعضائها ثروات هائلة عبر الامتيازات المالية الكبيرة التي تصرف لهم، وعبر العلاقات الزبائنية التي اتاحتها عملية توزيع المؤسسات الحكومية بين الأحزاب السياسية الحاكمة، "واصبح الفساد عملية تدهور راديكالية ذات تأثير سلبي عميق على ما هو أساسي"[٢١]. وما عدنا في العراق نقول أن الفساد يهدد الديمقراطية بشكل دائم، وإنما ينبغي الآن أن نقول أن مبدأ تطبيق الديمقراطية قد أصبح الآن فاسداً[٢٢].

المبحث الثالث: تفكيك النظام الموازي في العراق

لا بدّ أن ندرك أن النظام الموازي تركيبة معقدة ومتداخلة أشد ما يكون التداخل، ولا يترك مجالاً أو فضاءً سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو فنياً أو رياضياً إلاَّ دخله واكتسحه[٢٣].

لذا فإن تفكيك النظام الموازي يستلزم معرفة بنية هذا النظام أولاً، وميكانزمات عمله ثانياً، ومن ثم تفكيك الأسباب التي أدت الى نشؤه وتجذره في الدولة. ويعد الجهاز الإداري في الدولة العراقية التي تدار على اساس المحاصصة من اكثر بنى النظام الموازي فاعلية وتأثير في الشأن العام، وهو الجزء الطافي على السطح من منظومة النظام الموازي، إذ يعتقد أفراد هذا الجهاز لاسيما في المناصب العليا السياسية والإدارية، أن عمليات الاصلاح تستهدفهم، وفي كثير من الاحيان يتم ملاحقتهم قضائياً بعد اعفائهم من مناصبهم، لذلك فإن هذه المنظومة التي تمتلك التأثير والقدرة على تسيير أمور الدولة سوف تقف بالضد من كل محاولة حقيقية لإعادة بناء الدولة

وفق نهج ديمقراطي مستدام يساعدها في ذلك الدعم السياسي الذي تلقاه من النظام الموازي في المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

"لذلك فإن اختراق مؤسسات النظام الموازي أمر يكاد يكون متعذراً لدرجة الاستحالة، بسبب الرابطة المصلحية التي تدفع المنظومة للاستماتة في سبيل حفظ المكتسبات والذود عنها، كما أن استهدافها من الداخل أمر محفوف بالمخاطر على الدولة ككيان، والمجتمع الحاضن لهذه الشبكة كون المواجهة ستكون معادلة صفرية، مع أن المؤسسات هي افراز النظام الموازي وهي بالأصل مؤسسات هشة لاتلبي حاجات المجتمع، إلاَّ أن بقايا النظام القديم ستبقى مؤثرة بطريقة أو بأخرى، لذلك كان لابدّ من التفكير الابداعي في ايجاد الحلول والطرق الفاعلة في مواجهة وتفكيك بنية النظام الموازي المتصلب، وقد تكون معركة الوعي من أكثر الوسائل تأثيراً على المدى الطويل، وبناء المنظومة الوطنية الموازية هو التحدي الأكبر"[٢٤].

أولاً: بنية النظام الموازي في العراق

النظام الموازي ذو بناء شبكي متراص يتكون من مجموعة من العناصر تمثل النخبة السياسية والإدارية التي تجمعها مصالح اقتصادية ومشاريع تجارية ومالية، وعلاقات اجتماعية وعائلية، ومناسبات وطقوس احتفالية، وانتماءات طائفية وما سواها، ويغدو النظام الموازي كأنه الدولة ذاتها، بتراتيبها المؤسساتية، وبتنظيمها العمودي والأفقي، وبأجهزتها في القمع والإكراه، وبأدواتها في التجسس والتضليل، وباطرها الإعلامية والثقافية والدينية، التي تضفي عليه الشرعية وتؤطر له السلوك[٢٥].

لذا فإن النظام الموازي هو البنية السرية التي تدير دفّة سياسة الدولة خلف ستار الأمن. وحين تفقد الدولة وظيفتها الأصلية وفلسفة وجودها كناظم للمصالح العمومية، وتتحوّل إلى مجرد مؤسسة نفع خاص، تتشكل على قاعدة روابط شديدة الخصوصية بين مجموعة صغيرة من الأفراد وتضطلع بمهمة قمع المطالب العمومية باسم الدولة. فهي ليست الدولة التي تمد يدها للشعب، وإنما كيان خفيّ، يظهر في لحظة

مباغتة حين تتعرّض مصالح الفئة المنتفعة من وجود الدولة للتهديد من قبل المثقفين، والجماعات السياسية، والناشطين الحقوقيين، وحتى رجال الدين غير المنضوين داخل عباءة النظام الموازي[٢٦].

وعادةً ما يتألف النظام الموازي من عناصر عدة تتمثل بالآتي[٢٧]:

١- زعماء الأحزاب السياسية الحاكمة، واتباعهم ممن تسنموا مناصب رسمية في ظل النظام الموازي.

٢- كبار الموظفين الحكوميين السابقين المدنيين والعسكريين، فهؤلاء يتفقون على التناوب على السلطة، وعلى تقاسم الثروة والامتيازات، وأحيانا يتنافسون فيما بينهم.

٣- النخب الرأسمالية، أي رجال الأعمال الذين يحاولون استخلاص رأس المال، واحتكار الاستثمارات، واستمرار امتيازاتهم المالية.

٤- عناصر من الأوساط الأكاديمية والمثقفين والتكنوقراط، لاسيما أولئك الذين يعرفون كيفية السيطرة على الدولة عبر عملية صياغة الدستور، ووضع القوانين والتشريعات الأخرى التي لديها أجندة خفية.

لذا عبر ما تقدم ذكره آنفاً يتضح أن بنية النظام الموازي بنية تجمعها المصالح المتبادلة، وتمتلك مقومات البقاء والاستمرار في الحكم، وتعتقد بصلاحها في إدارة الدولة، وكل مَنْ لا يتفق مع فلسفتها في الحكم والإدارة يُعدّ تهديداً لوجودها ومستقبلها، ولابُدَّ من مواجهته بقوة وحزم والقضاء عليه باستخدام جميع الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لذلك فإن التظاهرات والاحتجاجات ضد فساد النظام الموازي يُعدّ أمراً مرفوضاً ويشكل أكبر تهديد وخطر لهذه البنية، كونه يشكل بذرة الوعي المجتمعي الرافض للخضوع والاستكانة، والساعي للتغيير واصلاح النظام السياسي، وإعادة توزيع القيم السلطوية وموارد الدولة بين افراد المجتمع. (ويبرر النظام الموازي وجوده عبر "ضرورة" الوصاية على الدولة والمجتمع، ولهذا يرى بأنه "الحارس للقيم الوطنية ضد الأعداء الداخليين والخارجيين" ، ومن ثم فإن الأطراف الفاعلة في النظام الموازي يمكن

أن تبرر العديد من الإجراءات التي تتخذ ضد الحكومة والدولة والمجتمع بأنها اجراءات ضرورية للدفاع عن الدولة ضد ما يحاك ضدها، ومن ثم يرافق مفهوم النظام الموازي الإعتقاد بأن أفراد النظام الموازي هم الجوهر الرمزي للدولة)[٢٨].

لذلك نرى أن النظام الموازي في العراق تصدى للحركات الاحتجاجية والتظاهرات بمنهج واحد منذ العام ٢٠٠٦ وحتى حكومة عادل عبد المهدي ٢٠١٨-٢٠١٩، منهج يعتمد الحلول الأمنية لكل من يقف بالضد من سياسات النظام والأحزاب السياسية الحاكمة.

ثانياً: استراتيجية النظام الموازي في صناعة الحركة الاحتجاجية المضادة

علينا أن نعلم أن النظام الموازي في العراق مع أنه شبكة متراصة من العلاقات والمصالح إلاَّ أن طبيعة تشكله من مجموعة الأحزاب السياسية الحاكمة واتباعها وفق منهج المحاصصة والاستحقاق الإنتخابي قد أسس أيضا لبذرة الخلاف بينهم نتيجة الصراع على السلطة واختلال ميزان القوة التمثيلية في مؤسسات الدولة، مما جعل بعض اطراف هذا الكيان تعمل على الاطاحة باطراف اخرى سعياً لامتلاك المزيد من المناصب السياسية والادارية وتعزيز نفوذها في الدولة العراقية، لذلك يمكن تحليل موقف رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي في العام ٢٠٠٨ من التيار الصدري واستهدافهم باستخدام القوة بما سُميَّ بصولة الفرسان، جزء من الصراع على السلطة بعدما شعر بقوة ونفوذ التيار الصدري في الواقع ودخوله العملية السياسية بتمثيل برلماني مؤثر، ومواقع تنفيذية مهمة، وهذا ما جعل التيار الصدري يتصلب في موقفه من المالكي ورفض توليه رئاسة الوزراء والخروج بتظاهرات تندد بحكومته وبالفساد الذي استشرى في مفاصل الدولة، سعيا للاطاحة به، ولايخلو هذا الموقف من صراع النفوذ في مؤسسات الدولة.

أن الصراع الدائر بين القوى السياسية في العراق هو صراع مصالح وصراع من أجل الاستحواذ على صنع القرار السياسي والزعامة في داخل النظام الموازي إذ

يسعى كل طرف للسيطرة وزيادة النفوذ لضمان الاستمرار والبقاء ضمن هذه المنظومة التي تحكمت بموارد الدولة التي تحولت الى موارد مالية للاحزاب الحاكمة، ولكن هذا لايمنع من أن تتوحد عناصر النظام الموازي لمواجهة أي تهديد لسياساته باستخدام الوسائل كافة، وهذا ما تبلور في مواقف بعض القوى السياسية من الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في الاول من تشرين الاول العام ٢٠١٩، فهناك من وقف بالضد من الحركة الاحتجاجية الشعبية، واستخدام العنف والقوة والقتل والاغتيال والخطف للناشطين المدنيين، من اجل اجهاض حركة الاحتجاج المدنية، حتى وصل الأمر باستخدام الاسلحة المحرمة لقتل المتظاهرين، وقنصهم من مسافات بعيدة لإثارة الرعب في نفوسهم. وهنا ظهر دور الذراع العسكري للنظام الموازي، وقامت الميليشيات التابعة للقوى السياسية الحاكمة، وبعض الفصائل الموالية لجهات خارجية باعمال القمع، وتم تحييد المؤسسة العسكرية والشرطة المحلية في التعامل مع الملف الأمني، لأن الاصلاح ومطالب المتظاهرين مع شرعيتها تعني الإطاحة بالنظام الموازي، لذا كانت المواجهات بالنسبة لهم مسألة تهديد وجودي لبقائهم وهذا ما أدى الى استخدام المزيد من العنف ضد المتظاهرين مع وجود دعم لدول اقليمية للاجهاز على الحركة الاحتجاجية، إذ أن روح النظام الموازي تكمن في الخارج، وتمتد أذرعه للداخل.

بعد الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠١٨ تبدلت مراكز القوى في الخريطة السياسية وفي بنية النظام الموازي بصعود تحالف سائرون المدعوم من التيار الصدري والقوى السياسية المنضوية تحت لواء الحشد الشعبي مثلها تحالف الفتح بزعامة هادي العامري، ليتم عبر هذا الكيان الجديد انتهاك الدستور والقوانين ابتداءً من الغاء المادة (٧٦) من الدستور التي تنص على: ((أولاً:- يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً، بتشكيل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشرَ يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية.....))، وتجاوز تشكيل الحكومة من الكتلة الأكثر عدداً (إذ تقدمت كل من كتلة البناء وكتلة الاصلاح بقائمة تثبت أنها الأكثر عدداً، وقائمة ثالثة جمعتهم

بشكل توافقي ليتم تشكيل الحكمومة)[٢٩] وبدأ الصراع من جديد حول المناصب السياسية والإدارية التي يشغلها القطب الفاعل سابقا "ائتلاف دولة القانون" وتعرقلت عملية الاصلاح وسقطت شعارات الكتل السياسية المنادية باصلاح النظام السياسي والغاء المحاصصة، "كون النظام الموازي مظهر من مظاهر الوصاية غير الديمقراطية، وقوة تتجاوز القيادة والسيطرة، بينما يستلزم التحول الديمقراطي، تحديد هياكل النظام الموازي وفاعليه، وإقصائهم، ونتيجة لذلك، فإن النظام الموازي هو بطبيعته، أكبر معارض للتغيير السياسي، ومع أن النظام الموازي يعبر عن شرعيته وسلطته على أساس التهديدات الوجودية للوطن، إلاَّ أن أعظم خطر وجودي على الدولة هو النظام الموازي نفسه، ذلك أن إضفاء الطابع المؤسسي على الدولة العراقية يعني في ذهن الأحزاب السياسية الحاكمة أن يأتي بناء الايديولوجيا السياسية للنظام الحاكم أولاً، ثم بناء المؤسسات الديمقراطية في المقام الثاني للحفاظ على السلطة ومركزتها، وأن الاحتجاج الشعبي ضد السياسات التعسفية للنظام الموازي يمثل اعتداء على الأمن الوطني، ولكن في الحقيقة هناك اعتبارات أهم من ذلك تتعلق بالخوف من فقدان العلاقات الزبائنية والريعية التي تدعم أعضاء النظام الموازي، لذلك فإن النظام الموازي لن يتمكن من تحويل علاقاته الغامضة وغير المشروعة إلى قوة اقتصادية أو سياسية مشروعة بعد عملية انتقال سياسي، ويصبح فاعلاً سياسياً شرعياً، وهو ما يعزز عداءه للتغيير السياسي"[٣٠].

وهذا ما يفسر لنا الموقف الموحد لفواعل النظام الموازي من الاحتجاجات الأخيرة في العراق، ومحاولته وضع حد للحراك الاحتجاجي الديمقراطي الفاعل، عبر توظيف الجهاز الأمني للدولة، ويتوارى الوجه السياسي له، ويصبح خطابه أشد شراسة، تعكسه مؤسساته الأمنية، والدينية، والاعلامية، وبمقدار ما يتغلغل النظام الموازي في المجال العام، تترهل بناه، ويصبح عاري سوى عن سلطة تزداد بشاعة، وحينها تتقطع الأواصر بينه وبين الشعب، فلا يحرص إلاَّ على شد عصب السلطة، حتى وإن أفضى إلى

تفتيت البنى الاجتماعية، ويصبح الحضور الأمني أكثف من الحضور السياسي الذي يصبح عنصراً ثانوياً.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات تأهب النظام الموازي وأصبح اكثر يقظة وهذه الأخيرة تتصل بالحراك الجماهيري الذي انطلق في تشرين ٢٠١٩، وبشكل تدريجي: رصد، تربص، ثم انقضاض، لأنهم جربوا الانقضاض على الحراك الشعبي في لحظة عنفوانه واندفاعاته الأولى ولم يستطيعوا اجهاضه، لذلك كانت استراتيجية النظام الموازي (إرخاء الحبل) حتى يصبح الوضع بالنسبة اليهم أكثر آمناً وعقلانيةً، وهنا تصبح وظيفة اذرع النظام الموازي مراقبة ورصد قادة الحراك، والشخصيات الفاعلة فيه والمحرضة عليه، ووفق المنطق الأمني السماح للرؤوس المحركة للاضطرابات بالظهور، وتشخيص أدوارها، ونقاط قوتها وضعفها، واختيار اللحظة المناسبة للانقضاض عليها[٣١].

والمراقب للاحداث التي حصلت في أثناء الاحتجاجات يدرك جيداً أن النظام الموازي بذراعيه السياسي والعسكري اتخذ موقفاً موحداً بقمع التظاهرات باستخدام العنف، وهو الموقف الثابت لسلوكه في التعامل مع الاحتجاجات منذ اندلاعها ابتداءً من حكومة اياد علاوي وصولاً لحكومة عادل عبد المهدي التي تعاملت معها بكل قسوة ووحشية لا نظير لها في تاريخ العراق السياسي منذ تأسيس الدولة العراقية، ببشاعة القتل وعدد الشهداء والجرحى والمُعاقين.

واللافت للنظر تذبذب موقف التيار الصدري الذي كان في بداية الاحتجاجات محايد وتحول الى مؤيد مترقب لها، ومن ثم دخل بقوة في ساحات التظاهر، ليقف بالضد منها لاحقا في المرحلة الثالثة، كونه قطباً فاعلاً في النظام الموازي.

ثالثاً: سُبل مواجهة النظام الموازي في العراق

إن وجود أذرع النظام الموازي، التي تشكل شبكة معقدة من العلاقات والمصالح داخل كيان الدولة العراقية، أدى الى فشل الحكومات السابقة في تنفيذ

وعودها التي قطعتها للشعب، في إصلاح النظام السياسي والإداري وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وإعلاء شأن الهوية الوطنية وإلغاء المحاصصة الطائفية والإثنية، ومحاربة الجريمة المنظمة، والنهوض بالخدمات وإصلاح البنية التحتية وتوفير الخدمات والسكن. وما تزال الحكومة غير جادة وعاجزة في ما يخص تحسين الظروف المعيشية للناس، ومكافحة الفساد والقضاء على البطالة. ومن الصعوبة بمكان تحجيم تأثير أذرع النظام الموازي أو الحد من دورها في جسد الدولة الهشة والفاشلة، وتزداد فيها القوى المؤثرة في عملية صنع القرار، وتتوزع بين القادة السياسيين ورجال الدين، فضلاً عن عناصر إقليمية ودولية لها الكلمة الفصل والتأثير الفاعل في صنع القرار السياسي الخارجي والداخلي.

وهذا ما يمكن أن نتلمسه من تصريحات الكثير من المسؤولين والشخصيات النافذة في المشهد السياسي العراقي، الذين يتحدثون عن ما أسموه "الدولة العميقة" ويعترفون بوجودها، "إن الدولة العميقة تدير الدولة، والبرلمان جزء منها، كما تقود القرار الحكومي مراعاة لمصالحها، وتوزع اللجان البرلمانية على أساس المساومات والعروض"[٣٢]. وأن "محاربة الفساد قد تؤدي إلى انهيار العملية السياسية في العراق وسقوط رموزها، وهناك خشية من أن مكافحة الفساد قد تعني إلقاء القبض على قمم سياسية، وأن القوى السياسية الحالية تستخدم مجاميعها في البرلمان لتمرير مكاسب فيما يتصل بالمقاولات، وهو ما جعل ملف المشاريع في العراق فاشلاً ومتلكئاً، وأن التأني في محاربة الفساد مرده الخشية من انهيار كل شيء في البلد"[٣٣].

يتضح عبر تلك التصريحات أن النظام الموازي الذي يقود العراق، وتتلاعب القوى التي تتبناه بمصيره، وتعمل أذرعه السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية، للسيطرة على مرافق الدولة وشل مؤسساتها الشرعية والحد من الحراك الشعبي، ونشاط منظمات المجتمع المدني، وامتصاص نقمة الشارع، جعل العمل السياسي في العراق خالي من القيم والمعايير التي تؤسس لبناء الدولة الديمقراطية، دولة المؤسسات، واطال من عمر مرحلة

التحول نحو الديمقراطية، الذي يخدم مصالح القوى الفاعلة في داخل النظام الموازي. "إذ كلما ضعفت الدولة القائمة ازداد النظام الموازي قوة، والعكس صحيح، ولا سبيل لإضعاف قوة النظام الموازي في العراق إلاَّ بالحكم الرشيد القائم على الديمقراطية الحقيقية، وتبني سياسات تنموية عادلة، وتطبيق القانون على الجميع، والتمسك بالشفافية والمحاسبة والمساواة في الحقوق والواجبات"[٣٤]. وهذا يعني تغيير جذري لقواعد النظام السياسي الناظمة للسلوك السياسي والإداري، ويمكن الإشارة إلى بعض الإجراءات في هذا المجال، وهي[٣٥]:

١- تفعيل الأغلبية الصامتة لتصبح أداة للموازنة في مقابلة المنتفعين من النظام الموازي.

٢- تولي الشخصيات القيادية واصحاب الخبرة التنظيمية من المستقلين لزمام المبادرة في عملية التغيير.

٣- تحييد التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية، وفي عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة.

٤- تفكيك الذراع المالي للنظام الموازي، عبر تحديد مدى العلاقة بين رجال السلطة ورجال المال، وتفكيك ما يسمى باللجان الاقتصادية للأحزاب السياسية، وهذا العمل يحتاج قيادة سياسية مستقلة للبلاد ووزارة واسعة الصلاحيات ومدعي عام وقضاء مستقل خالي من التسييس.

٥- كسب تأييد القوات الأمنية وتحييدها في الصراع بوصفها مؤسسات رسمية غير مستهدفة وتوجيهها للوقوف إلى جانب التغيير. وتطهير القوى الأمنية من العناصر الحزبية والضباط الموالين لأحزابهم التي أوصلتهم إلى مراتب رفيعة.

٦- سحب السلاح من المواطنين والعصابات والفصائل المسلحة وحصره بيد الدولة، حتى يتساوى كل العراقيين في مقدار القوة والضعف، حينئذ لن يكون هناك نظام موازي.

٧- تفكيك الذراع السياسي للنظام الموازي عبر سن قانون انتخابي عادل يتيح للناخب الإدلاء بصوته لمن يمثله ويمنع هيمنة زعماء الأحزاب السياسية الحاكمة على ممثلي الشعب، وقانون للأحزاب يمنع تشكيل الأحزاب على أسس إثنية، ويرصد مصادر تمويلها بما يحقق عدم تبعيتها إلى أي ممول خارجي، أو الإثراء من المال العام.

٨- تفكيك شبكة المناصب العليا في الإدارة العامة من مدير عام صعوداً لوكلاء الوزارات، وإلغاء المحاصصة في الإدارة العامة، عبر تسنم اصحاب الخبرة والكفاية (التكنوقراط) مهمات الإدارة وفق السلم الوظيفي للأشخاص المستقلين، كون هذه المناصب موجودة بالأصل لإدارة الشأن العام وتقديم خدمة للمواطنيين.

٩- الاعتماد على قاعدة اعلامية شعبية تفضح جرائم الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان في ظل هيمنة النظام الموازي، بما يخلق وعياً شعبياً جديداً، ورايا عاماً يدعو للتغيير.

وهنا ربما يطرح سؤال هل أن هذه الإجراءات في ظل وجود النظام الموازي ممكن تحقيقها أم أنها سوف تُعرقل؟، وهل ستُلبي الغرض الذي وجدت من أجله أم أنها تحتاج إلى تعزيز؟ وما هو الحل الأمثل لتفكيك النظام الموازي؟

بعد مرور ما يقارب عقدين على تغيير النظام السياسي في العراق منذ العام ٢٠٠٣، وإدارته وفق منهج المحاصصة الإثنية، يمكن القول: "لايوجد في العراق مؤسسات سياسية حقيقية، وإنما توجد هيمنة لأحزاب سياسية على مؤسسة تقابلها هيمنة لحزب آخر على مؤسسة سياسية أخرى، وكذلك يوجد تقاسم للنفوذ في الكثير من مؤسسات النظام السياسي العراقي، وبذلك ندرك جيداً وجود ما أسميناه بالنظام الموازي الذي عجز عن إدارة الدولة بسبب عجز وفشل القيادات السياسية في إدارة أزمات النظام السياسي، وهذا ما دعا المختصين بنعت العراق بالدولة الفاشلة أو الهشّة، والتي تعني وجود خلل في أنظمتها الفرعية"[٣٦]. واصبح العراق دولة محكومة بنظام موازي يمتلك نفوذ سياسي، وميليشيات مسلحة، وسلطة إعلامية، وتأثير اجتماعي على

الناس داخل الدولة، وارتباطاته السياسية الخارجية، وتدخلاته باستخدام قوته ونفوذه في الدولة باسم الدولة، لتحقيق طموحاته وأهدافه الخاصة، وهنا يصعب تفكيك النظام الموازي إلاَّ بالتغيير الجذري للنظام السياسي[٣٧].

وهذا التغيير يتخذ شكلين كما يعتقد الباحث:

أما بالتدخل الخارجي، وهذا الحل سوف لن ينتج إلاَّ نظاماً موازياً آخر بشكل جديد سواء بوجود الأحزاب نفسها أم بتغييرها، وتغيير القواعد الحاكمة للنظام. كون عملية التغيير من الخارج تحمل أهم سمة من سمات النظام الموازي وهي تبعيته للخارج، فلا نتوقع وجود نظام سياسي أياً كان شكله بإمكانه تحقيق المواطنة وبناء الدولة وفق منهج سليم.

أو تفكيك بنى النظام الموازي وهياكله دفعة واحدة، واحلال بنى التغيير والاصلاح محلها، وبذلك يتخلص العمل الاصلاحي من ابتزاز بنى النظام الموازي، ومن الضد النوعي، وخطورة هذا الإجراء حدوث الفوضى، وتعطيل فاعلية النظام الجديد. كون عملية التفكيك تعني التهديد الوجودي للنظام الموازي ما يعني مواجهة التغيير باستخدام العنف، وهذا ما شهدته انتفاضة تشرين العام ٢٠١٩ ضد اذرع النظام الموازي وبالرغم من سلمية التظاهرات تم قمعها بالقوة والقمع والقتل، واستخدام جميع الوسائل لتسقيطها اجتماعياً.

لذا نرى أن تفكيك النظام الموازي تتم بإرادة داخلية شعبية وثورة وعي منظم لإجباره على تبني الاصلاح، وهذه العملية تحتاج إلى زمن طويل نسبياً، وسلسلة من الاحتجاجات الاجتماعية العقلانية، للعمل بالتوازي على تقليل نفوذ النظام الموازي وبناء مؤسسات وطنية فاعلة، وفق معايير الديمقراطية. وهذا لا يعني بالضرورة عقد تسوية مع النظام الموازي، أو صياغة عقد اجتماعي يضمن له بعض مصالحه، بعدم المساس باوضاعه القانونية وامتيازاته، لأن هذا الخيار ينطوي على احتمال ابتلاع النظام

الموازي للتغيير والاصلاح، وتهميشه وعزله، بعد أن يتم تحويله إلى مجرد تمرد من الماضي وصراع من اجل المصالح والنفوذ.

وتبقى الثورة الشعبية بكل تفاصيلها بما فيها استخدام العنف ضد أذرع النظام الموازي حلاً لتفكيك النظام الموازي، وذلك لأن الدولة بالأساس لم تبنَ على أساس وجود مؤسسات تدير الشأن العام ويخشى من الفوضى، لأن الأخيرة أصل وجود النظام الموازي، ولكن لاحقاً يبقى هناك نفوذ لهذا النظام يعمل على تقويض النظام السياسي الجديد، لذلك نذهب إلى تبني خيار الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية العقلانية والضغط على فواعل النظام الموازي على تبني الاصلاح بابعاده المختلفة، ومن ثم اقصائهم بالطرق الديمقراطية التي تعتمد الكفاية والنزاهة والخبرة في تبني الوظائف العامة، وفصل الجهاز الإداري عن هيمنة وسلطة الأحزاب السياسية الحاكمة عبر دعم القيادات السياسية والكفاءات الوطنية وايصالهم لمركز صنع القرار.

الخاتمة:

تمثل العلاقة بين الدولة والمجتمع إحدى المفاتيح الرئيسة في فهم أوضاع أي بلد، وبغض النظر عن الاتجاهات النظرية في تفسير طبيعة هذه العلاقة، لم يشهد العراق منذ تأسيس الدولة العراقية انسجاماً بين الحكام والمحكومين، ولعل ما يفسر ذلك هو عدم امتلاك الشعب إرادة اختيار الحكام، فإما أن يؤتى بهم من قبل الاحتلال أو يأتون بانقلابات عسكرية، وفي كلتا الحالتين تعني سقوط مؤسسات الدولة في قبضة نخبة حاكمة أو الفئات التي تتحالف لتكوين نظام يوازي الدولة، بحيث لم يعد الحكم تعبيراً عن الصالح العام، بل هناك كياناً يستخدم جهاز الدولة لتحقيق مصالح جماعة فئوية أو طائفية أو إثنية على حساب الآخرين، وكان من شأن ذلك تعميق عوامل الانقسام في المجتمع وظهور مختلف مظاهر العنف الإثني والديني والطائفي. وحتى بعد العام ٢٠٠٣ وتغيير النظام السياسي واعتماد الانتخابات كآلية لوصول الحكام، اتسمت العمليات الانتخابية بالتعبئة المذهبية والطائفية والقومية، ومن ثم وصول شخصيات سياسية لاتمثل

إلا مصالح أحزابها، ولم يعد للانتخابات أي تأثير في نسق التعامل بين الحاكم والمحكوم، وعززت تلك الممارسات ايضا انقسام المجتمع. وتدهور الوضع الأمني في العراق الذي يأتي بشكل أساسي من الأحزاب السياسية الحاكمة، التي تنكرت لأبسط حقوق الإنسان في الحياة والحرية ومارست أبشع أنواع القمع والاستخفاف ضد مطالب المتظاهرين، وكانت سبباً في نهب ثروات الشعب العراقي وتبديدها، وشكلت تحالفات ضمنية أو صريحة فيما بينها بهدف بقائها الأبدي في السلطة. وفي خضم بناء الدولة العراقية الجديدة، ومخاطر الوضع الأمني المتدهور، والآثار المدمرة للفساد السياسي الاداري المستشري في عموم مفاصل الدولة، تظهر الحاجة الى شيوع مفهوم السلطة العقلانية ومكافحة تنامي السلطة اللاعقلانية التي يمثلها النظام الموازي، كونها لُب المشكلة التي يتسبب عنها ضعف الدولة وفساد اجهزتها من جهة، وانجرار المجتمع الى ممارسات طائفية وقومية ودينية تشرذمية وتـــناحرية من جهة أخرى، ولا نغالي إذا قلنا إنَّ الوضع الأمني يعود الجزء الكبير من ترديه الى غياب السلطة العقلانية التي تنزع الى الحق وليس الى القوة، والى الكفاية وليس الى الطائفية أو الفئوية، والى أهداف الجماهير وليس الى الاهداف الذاتية. وهذا يعني أن عدم الاستقرار الذي أصبح ظاهرة بارزة في الساحة السياسية يتشكل بناءً على العادات والتقاليد السياسية التي تطورت في مرحلة ما قبل ٢٠٠٣ وبناءً على أفعال السياسيين في ظل انهيار الدولة ما بعد ٢٠٠٣.

وبسبب الطابع الريعي للاقتصاد العراقي؛ إذ تشكِّل عوائد النفط ٩٦% من مصادر الدخل الحكومي، ولكون النفط سلعة سيادية تسيطر عليها الحكومة، فإن توزيع العوائد النفطية على المؤسسات التي تسيطر عليها أحزاب النظام الموازي يعني ضمنيّاً توزيع جزء كبير منها على تلك الأحزاب، وأصبح مسعى الحزب لانتزاع أكبر حصة ممكنة من الموارد وسيلة لتوسيع نفوذه السياسي، ومن المعروف أن النظام الموازي في الدولة الريعية ينجح في توجيه النشاط الاقتصادي بما يكرِّس تلك الهيمنة، ويتحرك باستقلالية كبيرة عن حاجات ومطالب المجتمع. ولكون الترتيبات التوافقية هي ذاتها

ترتيبات نخبوية تقوم على ما يسميه أريند ليبهارت (Arend Lijphart) المنظِّر الأبرز للنظام التوافقي، بتحالف النخب Elite Cartel ، فإن الالتقاء بين "المحاصصة" و"الاقتصاد الريعي" أنتج حكومات غير فاعلة وفساداً بمستوى قياسي على الصعيد الدولي، وكرَّس التقاليد الزبائنية في العمل السياسي وإدارة العملية الاقتصادية، كما أفضى إلى سلوك إنفاقي من قِبل الطبقة السياسية الحاكمة، اتسم بالتسيب والسعي للإثراء السريع عن طريق الرواتب والمخصصات الضخمة والأعداد الكبيرة من أفراد الحماية، فضلًا عن الفرص الواسعة لسوء استخدام السلطة، وبسبب المحاصصة وسوء الإدارة وغياب المحاسبة وهي نتيجة طبيعية لتوزيع مؤسسات الدولة إلى مناطق نفوذ بين الأحزاب التي يتكون منها النظام الموازي، فقد تم إهدار مئات المليارات من الدولارات بعد ٢٠٠٣ عبر الفساد والمشاريع الفاشلة.

وفي مجتمع تؤدي فيه صلة القرابة والولاءات التقليدية لاسيما الدينية دوراً مهيمناً في تشكيل المواقف، لن يسهم هذا السلوك سوى في فرض هرميّة جديدة وسياسة إقصائية، ولذا فإن الحركة الاحتجاجية مطالبة بكبح هذا التوجّه عبر دعم إطار مؤسّسي يعالج مسألة تقاسم السلطة في البلاد، من دون تعزيز صيغة المحاصصة العرقية والطائفية، ولابُدَّ من تحرير الدولة فيما لو استهدفنا بقاءها وتطورها، وإلاّ قادت ظواهر الاقطاعيات والاحتكارات العرقية الطائفية الحزبية إلى انهيار الدولة، لأنها تصبح مهددة في كل لحظة بالاحتراب الداخلي نتيجة الصراع على السلطة، والاستلاب الخارجي نتيجة تبعية أطراف النظام الموازي، ولأن الدولة عبارة عن مجموعة قوانين وبنى مؤسسية وهرم سياقات لا يمكن أن تصمد مع ابتلاع النظام الموازي لمؤسساتها وتحاصص هيئاتها واحتكار سياقاتها عرقياً وطائفياً وحزبياً، لذلك فإن تحرير الدولة مرهون بمشروع سياسي يستهدف الدولة الوطنية، اعتماداً على المواطنة الكاملة غير المنقوصة، والديمقراطية التعددية المنتجة لسلطات سياسية، والتعايش القائم على أساس من قبول

الآخر الإنساني والوطني دونما تمييز أو إقصاء، وقوانين وأنظمة تضمن قيام حياة سياسية سليمة وصحيحة.

الهوامش

[1] باتريك اونيل، الدولة العميقة: المفهوم الناشئ في علم السياسة المقارن، ترجمة: الحسن مصباح، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مجلة سياسات عربية، العدد(٣٠)، كانون الثاني ٢٠١٨، ص ص٨٤-٨٥.

[2] فؤاد ابراهيم، السعودية: الدولة العميقة في مواجهة الحراك الشعبي، https://al-akhbar.com/Opinion/49567، في ١٨ نيسان ٢٠١٣.

[3] نقلاً عن: صالح ياسر، حول مفهوم "الدولة العميقة"، http://almasalah.com/ar/news/157676/، في ٢٠١٨/١٢/٥.

[4] رياض السندي، الدولة العميقة في العراق، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=513558&r=0، في ٢٠١٦/٤/١٦.

[5] Peter Dale Scott, The State ‹the Deep State ‹and the Wall Street Over world, The Asia-Pacific Journal | Japan Focus, Volume 12 | Issue 10 | Number 5 | Article ID 4090 | Mar 03, 2014, p2.

[6] ريم أحمد عبد المجيد، نحو تأصيل نظري لمفهوم الدولة العميقة، https://www.researchgate.net/publication/323689260_nhw_tasyl_nzry_lmfhwm_aldwlt_almyqt، في ٢٠١٨/٢/٢٧.

[7] انظر: ماجد أحمد الزاملي، الدولة العميقة والقيادة، https://iraqicp.com/index.php/sections/platform/12128، في ٢٠١٨/١٠/٣١.

وكذلك أنظر: صالح ياسر، حول مفهوم "الدولة العميقة"، مصدر سبق ذكره، وكذلك أنظر: ريم أحمد عبد المجيد، نحو تأصيل نظري لمفهوم "الدولة العميقة"، مصدر سبق ذكره.

[8] مصطفى إبراهيم الشمري، الدولة العميقة دراسة في النشأة والمفهوم، https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/14196ن، في ٢٠١٨/٢/١١.

[9] جورج منصور، العراق: دولة الظل العميقة، http://www.albadeeliraq.com/ar/node/2041، في ٢٠١٩/٥/٦.

[10] نقلاً عن: عبد الفتاح القلقيلي، الدولة الهشّة ذات الطبيعة الزبائنية، ص٨٧، http://yaf.ps/server/uploadedFiles/docs/palestinian-issuse10/6.pdf.

[11] جورج منصور، العراق: دولة الظل العميقة، مصدر سبق ذكره.

[١٢] قاسم حسين صالح، إشكالية السلطة والدين في العالم العربي تحليل سيكوبولتك،(بيروت: دار العرب للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ص١٣٤-١٣٥.

[١٣] حارث حسن، التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج، مجلة سياسات عربية، العدد(٢٣)، الدوحة، تشرين الثاني ٢٠١٦، ص٥١.

[*]السلطوية التنافسية: في النظام السلطوي الكامل، لا تستطيع قوى المعارضة أن تتنافس بصورة قانونية وبصورة حرة من أجل الوصول إلى السلطة، أما في حالة السلطوية التنافسية، فإن الانتخابات تتم بصورة دورية، ولكن نتائجها يكون مشكوك فيها، غير أن حكومات السلطوية تتدخل لتشكيل العملية الانتخابية بصورة تخدم مصالحها، فعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات لا يمكن التنبؤ بها مقدماً، إلا أن استخدام قمع الدولة ومواردها يقلل من الحرية السياسية التي تعمل في إطارها المعارضة. فقد استخدم رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي في أكثر من مرة القضاء بصورة واضحة لإعادة تفسير الدستور الذي تم وضعه في عام ٢٠٠٥، وهذه العملية قيدت سلطة المؤسسات المستقلة بصورة منتظمة، ثم وظف المالكي قوته القهرية لتخويف السياسيين الآخرين وتفكيك حركة الاحتجاجات التي اندلعت ضده.

ينظر: توبي دودج، الدولة والمجتمع في العراق بعد عشر سنوات من تغيير النظام: صعود السلطوية من جديد، ترجمة: شادي عبد الوهاب، مجلة الشؤون الدولية، العدد (٢)، المجلد التاسع والثمانون، ٢٠١٣، متاح على موقع مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام.**http://baghdad.center/?s** .

وقد عَدَّ الباحثون (النظم السلطوية التنافسية) أو (الديمقراطية الزائفة) أو (الديكتاتورية المتخفية)، من ضمن أنظمة الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي والتعرف عليها بأنها من النظم غير الديمقراطية، ومن ثم الابتعاد عن النظر اليهم على أنهم ينتمون أو يتواصلون مع النظم الديمقراطية – الليبرالية، بل على العكس عَدّوا هذه النظم على مسافة ما من القطب غير الديمقراطي وأنهم يستخدمون الممارسات الديمقراطية للخداع.

ينظر: سلسلة الاوراق النظرية لمنتدى البدائل العربي – الورقة الأولى، السلطوية الانتخابية المفهوم والحالة المصرية، ص ص٨-٩، موقع منتدى البدائل العربي.

[١٤] ينظر: توبي دودج، الدولة والمجتمع في العراق بعد عشر سنوات من تغيير النظام: صعود السلطوية من جديد، ترجمة: شادي عبد الوهاب، مجلة الشؤون الدولية، العدد (٢)، المجلد التاسع والثمانون، ٢٠١٣، متاح على موقع مركز بغداد للدراسات والاستشارات والاعلام.

[١٥] ينظر: حارث حسن، ثنائية الفوضى والاستبداد في العراق، متاح على الرابط الإلكتروني:

، تاريخ http://altahreernews.com/inp/view.asp?ID=15442#.UX-iY2IKcIM.facebook النشر ٢٠١٣/٤/٣٠، المقال مأخوذ من جريدة العالم.

[١٦] زيد سالم، الدولة العميقة في العراق: الحقيقة والمبالغات، https://www.alaraby.co.uk/politics/ في 2018/11/2.

[*] نص الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة (٦١)/خامساً/ب على أن الموافقة على تعيين اصحاب الدرجات الخاصة باقتراح من مجلس الوزراء هو من اختصاص مجلس النواب.

[١٧] تصريح للنائب محمد اللكاش في ٣/تشرين الثاني/٢٠١٨، ينظر الرابط الإلكتروني:
https://baghdadtoday.news/news/64036/

[١٨] حارث حسن، التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

[١٩] حارث حسن، التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

[٢٠] رياض السندي، الدولة العميقة في العراق، مصدر سبق ذكره.

[٢١] آلان دونو، نظام التفاهة، ترجمة وتعليق: مشاعل عبد العزيز الهاجري، لبنان– بيروت، دار سؤال للنشر، ٢٠٢٠، ص٣٠٦.

[٢٢] المصدر نفسه، ص٣٠٨.

[٢٣] عباس شريفة، الثورة والدولة العميقة فلسفة الصراع واستراتيجية المواجهة، (تركيا: مؤسسة رؤية للثقافة والاعلام، ٢٠١٨)، ص ١٢.

[٢٤] المصدر نفسه، ص ص١٢–١٣.

[٢٥] يحيى اليحياوي، منظومة الدولة العميقة في ظل الربيع العربي،
، في ٢٠١٤/١١/٢٢. https://sudaneseonline.com/board/470/msg

[٢٦] فؤاد إبراهيم، السعودية: الدولة العميقة في مواجهة الحراك الشعبي، مصدر سبق ذكره.

[٢٧] صالح ياسر، حول مفهوم "الدولة العميقة"، مصدر سبق ذكره.

[٢٨] نقلاً عن: صالح ياسر، حول مفهوم "الدولة العميقة"، مصدر سبق ذكره.

[٢٩] للمزيد من التفاصيل أنظر: ايمن احمد محمد، ملامح التغيير في البنية السياسية العراقية بعد الانتخابات البرلمانية ٢٠١٨، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، كانون الأول، ٢٠٢٠، ص١٥٥–١٥٧.

[٣٠] ينظر: باتريك اونيل، الدولة العميقة: المفهوم الناشئ في علم السياسة المقارن، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.

[٣١] فؤاد ابراهيم، السعودية: الدولة العميقة في مواجهة الحراك الشعبي، مصدر سبق ذكره.

[٣٢] تصريح للقيادي في تحالف الإصلاح والإعمار أحمد المساري إلى عدد من القنوات الفضائية يوم ١٥ نيسان ٢٠١٩. ينظر: موقع قناة

nrt .https://www.nrttv.com/AR/birura-details.aspx?authorid=179&Articleid=1097

[٣٣] تصريح للقيادي في حزب الدعوة الإسلامية، ووزير التعليم العالي السابق علي الأديب، ينظر: الموقع الإلكتروني: https://www.nasnews.com/81، في ١٧ أيار ٢٠١٩.

[٣٤] ماجد احمد الزاملي، الدولة العميقة والقيادة، http://www.yanabe3aliraq.com/author-names/183-2018-08-09-19-57-35/9274-2018-10-31-19-52-25.

[٣٥] رياض السندي، الدولة العميقة في العراق، مصدر سبق ذكره.

[٣٦] إياد العنبر، العراق بين الدولة العميقة وواقع اللادولة، https://www.alhurra.com/ahtml في٢٠١٨/١١/١٣.

[٣٧] سيّار الجَميل، في مفهوم الدولة العميقة، https://www.alaraby.com.uk/opinion، في ٢٠١٨/١١/٢٩.